قضايا وآراء

أخبار الخليج

العدد (17771) - السنة الحادية والخمسون - الأربعاء 8 جمادى الآخرة 1448هـ - 18 نوفمبر 2026م

كيف ينتصر الصمود الفلسطيني على الفاشية الصهيونية؟



بقلم:

د. مصطفى البرغوثي

من نافل القول تكرار جملة «الشعب الفلسطيني يواجه مرحلة خطيرة» التي صارت معتادة من كثرة تكرارها. ولكن الشعب الفلسطيني يواجه اليوم أخطر مراحل حياته ونضاله على الإطلاق. إذ وصل الأمر إلى درجة تجاوزت فيها المنظومة الصهيونية مراحل العنصرية، والاحتلال، والأبارتهايد، لتصل إلى الفاشية في ممارساتها، في جهد مستميت لإنقاذ مشروع «الاستعمار الاستيطانيّ الإحلالي» من الفشل.

بعد عام من «وقف إطلاق نار مزعوم» في غزّة، لم ينطبق إلا على الجانب الفلسطيني، فصار وقف إطلاق نار من جانب واحد، فيما القصف الإسرائيلي يومي، واستمر توسيع الاحتلال، عادت إسرائيل إلى قصف المستشفيات كما جرى في مستشفى ناصر قبل أيام، وذلك كله بصمت وغطاء مما يسمى «مجلس السلام» الذي لا علاقة له بالسلام. ويترافق هذا مع حصار خانق، جعل خيام غزّة المهترئة فريسة لفيضان الأمطار، وأهلها ضحية للأمراض والمعاناة مع استمرار إسرائيل في منع وصول معظم مقومات الحياة، بما في ذلك الأجهزة الطبية، وزيوت المحرّكات والسيارات والمولدات وأجهزة تنقية المياه.

كل ما يجري في غزّة على يد الاحتلال، وبصمت من معظم المجتمع الدولي الرسمي، له هدف واحد، دفع ما يزيد على مليوني فلسطيني إلى وضع إنساني وصحي واقتصادي ومخاطر قتل يومي لإجبارهم على الرحيل، وتنفيذ التطهير العرقي الذي تمهد له حرب إبادة لم تتوقّف. وكلما زاد إصرار أهل غزة على الصمود والبقاء، وإصرار المهجّرين قسراً على العودة، تتعاظم هجمة التدمير والحصار الفاشية ضدهم.

وتشهد الضفة الغربية هجمة لا تقلّ خطورة، تجمع بين اقتحامات لا تتوقف لجيش الاحتلال، واعتقالات وضرب وتنكيل من دون رادع، واستيلاء وسلب منهجي لمعظم أراضي الضفة الغربية والقدس، ونسف وتدمير لآلاف البيوت والمنشآت، وحصار اقتصادي وتعليمي وصحي عبر 1300 حاجز وبوابة عسكرية جعلت قرى الضفة ومدنها سجوناً مقطعة الأوصال، وجعلت كل تنقل بينها رحلة عذاب لا يطاق. وفي الوقت نفسه، يتعرّض آلاف الأسرى المختطفين إلى تعذيب وتنكيل لا مثيل لهما في أي مكان في العالم. ويترافق هذا كله مع حملة إرهاب استيطاني تشنها عصابات إرهابية ممولة ومنظمة ومسلحة من الحكومة الإسرائيلية نفسها، ووزيريها الفاشيين سموتريتش وبن غفير، برعاية رئيس وزرائها نتنياهو ودعمه، وبحماية (وإسناد) جيش الاحتلال نفسه، في محاولة لتكرار التهجير والتطهير العرقي اللذين ارتكبتهما عصابات الهاجانا وشتيرن وليحي وايتسيل عام 1948.

وقد حطمت هذه الهجمات التي تجري بمعدل 30 هجوما يومياً ممتلكات الناس، وأمنهم، وقدرتهم على التنقل والتواصل لإنجاز أعمالهم وتعليمهم وتلقي الخدمات الصحية، بل دمّرت القطاع الزراعي، بمنع معظم المزارعين من جني ثمار زيتونهم، والسيطرة على القسم الأكبر من الأراضي الزراعية، أو بالأحرى الجزء الأكبر من الأراضي التي لم يستول عليها جدار الفصل العنصري الإسرائيلي منذ سنوات. ولا يحتاج المرء إلى تحليل وإحصائيات ليدرك أن هدف القمع الجاري في الضفّة الغربية كمثيله في قطاع غزّة هو الإرهاب والخنق الإنساني والاقتصادي لدفع الفلسطينيين إلى الرحيل وتنفيذ مخطط التطهير العرقي نفسه.

بماذا ترد حكومات العالم والمنطقة، والأمم المتحدة على ذلك القمع الوحشي كله؟ بتكرار شعار «حلّ الدولتين» الذي لم يؤثر قيد أنملة، في إسرائيل، وبإصدار بيانات استنكار لا توليها حكومة إسرائيل أدنى اهتمام. ... ما يحتاجه الشعب الفلسطيني لتعزيز صموده، الذي لا ولن ينكسر، أكثر من ذلك بكثير، إذا بقي حد أدنى من احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي والحرص على مصالح شعوب الدول نفسها. وكما أكّدت الأحداث والتجارب، شجّع صمت الدول على الجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني إسرائيل على ارتكاب مزيد منها ضد شعوب دول أخرى مثل سورية ولبنان، وعندما تُفتح شهية الفاشية للعدوان والتوسع، فإنها لا تقف عند حدود ولا تحترم أي خطوط حمراء، وفي تجارب التاريخ ما يكفي لمن يريد أن يتعظ.

ومن ناحية أخرى يساعد التحول الهائل في مواقف الشعوب لصالح الفلسطينيين كما رأينا في أوروبا والولايات المتحدة، على تجاوز المواقف التقليدية التي لا تأثير لها، نحو ضغط حقيقي يمارس على المنظومة الإسرائيلية برمتها وليس فقط على بضعة أفراد. وأول ما يُنتظر تحول من الدول العربية والإسلامية، الأقرب للشعب الفلسطيني والأكثر تأثراً بخطورة العدوانية الإسرائيلية، نحو:

أولاً: فرض مقاطعة وعقوبات شاملة على المنظومة الإسرائيلية حتى توقف هجماتها واعتداءاتها وحصارها على غزة والضفة الغربية وتضع حداً فورياً لعصابات الإرهاب الاستيطانية.

وثانياً: توجيه ما أمكن من مقدرات العرب لدعم الصمود الفلسطيني على الأرض، والقدرة على البقاء، اقتصادياً وتعليمياً وصحياً، وحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية.

وما هو مطلوب من الدول الأوروبية والاتحاد الأوروبي: أولاً: وقف كل أشكال الدعم والتعاون العسكري والاستخباري وتصدير واستيراد السلاح من إسرائيل وإليها، وهو تعاون عسكري سيُحاسب من يواصله على المشاركة في جريمة حرب الإبادة الجارية.

ثانياً: وقف وإلغاء اتفاقية الشراكة الاقتصادية مع إسرائيل، والتي تمنح الأخيرة امتيازات اقتصادية وتجارية واسعة، وهي اتفاقية تمزق إسرائيل كل يوم مادتها الثانية التي تنص على «احترام حقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية واحترام هذه الحقوق والمبادئ» الذي يمثل أساساً قانونياً قبل أن يكون أخلاقياً للاتفاقية. وتدعم ذلك مبادرة العريضة التي وقعها أكثر من مليون مواطن أوروبي للمطالبة بإلغاء الاتفاقية.

وثالثاً: إلغاء اتفاقية التعاون العلمي والتكنولوجي وبرنامج «هوريزن» مع إسرائيل، وهي اتفاقية تدر على إسرائيل مئات ملايين الدولارات سنوياً، لتمويل الأبحاث التي يوجَّه جزء مهم منها لتطوير الأسلحة المستخدمة ضد الفلسطينيين وضد شعوب المنطقة.

ورابعاً: إخضاع العلاقة مع إسرائيل ومؤسساتها لقوانين حقوق الإنسان ومكافحة العنصرية والإرهاب الأوروبية نفسها، وإنهاء حالة الحصانة الفعلية الممنوحة لإسرائيل تجاه القانونين، الدولي والإنساني الدولي.

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة، التي تدعم إدارتها إسرائيل عسكرياً، وتتحالف معها، يُمثل تصعيد الضغط الشعبي الذي أوجد واقعاً جديداً خلال الانتخابات النصفية الأخيرة في مجلسي الشيوخ والكونجرس، فرصة لتقييد الدعم الموجه إلى إسرائيل، والذي أصبح سببا مباشراً، باعتراف الرئيس الأمريكي، ترامب، ونائبه جي. دي. فانس، لخسارة حزبهم الانتخابات.

وفيما يتعلق بروسيا والصين اللتين تدعمان صراحة حقوق الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة، من المفيد إجراء مراجعة عميقة لكل أشكال العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع إسرائيل لوضع حد لسياساتها التي تدمر فرص الحلول التي يدعو لها كلا البلدين.

وتبقى أمام الشعب الفلسطيني وقواه الحية، وحركات التضامن معه، مهمّة بلورة استراتيجية للتعامل مع انحياز الحكومة الهندية لإسرائيل وتعاونها العسكري معها. وللتذكير، جاءت 24% من الأسلحة التي وصلت إلى إسرائيل خلال حرب الإبادة من الهند أو عبرها، خصوصاً أن هناك تأييداً شعبياً واسعاً في صفوف أحزاب المعارضة الهندية للقضية الفلسطينية، يستند إلى تاريخ طويل من دعم الهند، منذ أيام غاندي، لنضال الشعب الفلسطيني.

يتطلب انتصار نضال الشعب الفلسطيني عاملين أساسيين: صمود الشعب الفلسطيني على الأرض في الضفة بما فيها القدس وقطاع غزّة والداخل الفلسطيني، وتعاظم فعّال لحركات التضامن وفرض العقوبات والمقاطعة على منظومة الاستعمار الاستيطاني. وبإمكان هذين العاملين أن يكررا تجربة إسقاط نظام الأبارتهايد العنصري في جنوب إفريقيا.

○ الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

لبنان.. هدنة على حافة الحرب



بقلم:

خالد فياض ○

لم يعد السؤال في لبنان هو ما إذا كانت الحرب قد انتهت، وإنما ما إذا كانت الهدنة قادرة على أن تتحول إلى بداية لمسار سياسي جديد، أم أنها ليست سوى فترة هدوء تفصل بين جولة وأخرى. فالمواجهة بين إسرائيل و«حزب الله» لم تكن مجرد حرب جديدة على الحدود الجنوبية، بل كشفت عن تحولات أعمق في البيئة الإقليمية التي حكمت معادلات القوة في لبنان خلال السنوات الماضية. ولهذا تبدو الهدنة الحالية معلقة بين احتمالين: أن تفتح الطريق أمام استعادة الدولة لدورها، أو أن تعيد إنتاج صيغة «اللاحرب واللاسلم» التي عاشها لبنان طويلاً.

يقف لبنان عند تقاطع ثلاثة مسارات متداخلة: المواجهة مع إسرائيل، وإعادة ترتيب النفوذ الإيراني في الإقليم، ومستقبل العلاقة بين الدولة والقوى المسلحة خارج مؤسساتها الرسمية. ولم يعد ممكناً التعامل مع هذه المسارات باعتبارها ملفات منفصلة.

لقد اعتاد لبنان على إدارة التناقض بين دولة تمتلك مؤسسات دستورية وجيشاً وطنياً، وقوة عسكرية منظمة تمتلك قدرات وقراراً مستقلاً. وكان ممكناً، في مراحل سابقة، تأجيل حسم هذا التناقض تحت عناوين المقاومة والردع والتهديد الإسرائيلي. لكن الحرب الأخيرة رفعت كلفة التأجيل إلى مستوى مختلف.

فالقرار العسكري لم يعد يتعلق بجبهة الجنوب وحدها. إنه يرتبط بالاقتصاد، وإعادة الإعمار، والعلاقات العربية والدولية، وقدرة لبنان على استعادة ثقة المستثمرين والمجتمع الدولي. ومن هنا يصبح السؤال أكثر مباشرة: من يملك قرار الحرب والسلم؟ ومن يتحمل مسؤولية نتائج هذا القرار؟

الدولة التي لا تحتكر قرار استخدام القوة تظل، في جوهرها، دولة منقوصة السيادة. وهذه ليست مسألة لبنانية خاصة، بل قاعدة أساسية في بناء الدول الحديثة. فلا يمكن إلى ما لا نهاية الجمع بين جيش رسمي مسؤول أمام السلطة السياسية، وقوة مسلحة تستطيع أن تفتح جبهة أو تغلقها خارج القرار الوطني.

وهنا أيضاً تبدو البيئة التي يعمل فيها «حزب الله» مختلفة عن السابق. فالتغيرات الإقليمية، وما شهدته سوريا، والضغوط التي تعرض لها النفوذ الإيراني، كلها أعادت تشكيل المعادلات التي نشأ الحزب داخلها وعمل وفقها سنوات طويلة. وهذا لا يعني اختفاء قدراته أو تأثيره، لكنه يعني أن استمرار الصيغة السابقة أصبح أكثر تعقيداً وكلفة. أما إسرائيل، فإن الهدنة لا توفر لها، في المقابل، حلاً دائماً لمشكلة الأمن على حدودها الشمالية. فالتفوق العسكري يستطيع إضعاف القدرات العسكرية للخصم، لكنه لا يستطيع وحده إنتاج استقرار سياسي دائم. وقد يؤدي استمرار الضغط العسكري إلى إبقاء الحدود في دائرة التوتر، بدلاً من خلق بيئة تسمح بتثبيت الأمن على المدى الطويل.

لهذا فإن الاختبار الحقيقي للهدنة يبدأ بعد توقف النار. حيث يحتاج لبنان إلى حكومة تتعامل مع الهدنة باعتبارها فرصة سياسية، لا مجرد ترتيبات أمنية مؤقتة. والمطلوب ليس منع الانهيار أو تأجيل المواجهة، وإنما بناء مسار يعيد للدولة تدريجياً قدرتها على اتخاذ القرار الوطني. وفي مقدمة ذلك حصر السلاح وقرار الحرب والسلم في مؤسسات الدولة.

قد يبدو هذا الهدف شديد الصعوبة في ظل التركيبة السياسية والطائفية اللبنانية، لكنه يصبح أكثر صعوبة كلما طال التأجيل. فكيف يمكن للبنان أن يستعيد اقتصاده، ويجذب الاستثمارات، ويعيد بناء علاقاته العربية والدولية، بينما يظل قرار الحرب موزعاً بين أكثر من مركز للقوة؟

وهنا يبرز الدور العربي والخليجي خصوصا. فليس المطلوب العودة إلى سياسات التدخل في التوازنات الداخلية اللبنانية، ولا دعم طرف في مواجهة آخر. التجربة اللبنانية نفسها أثبتت أن دعم الجماعات لا يبني الدول. فالرهان الحقيقي يجب أن يكون على المؤسسات الوطنية، وعلى الجيش والدولة والاقتصاد.

كما أن الولايات المتحدة أمام اختبار مختلف. فإدارة الهدنة ليست هي صناعة الاستقرار. وإذا تحولت الهدنة إلى مجرد آلية لإدارة الحدود، من دون معالجة جذور الصراع وترتيبات السيادة، فإنها قد تؤجل الانفجار بدلاً من منعه.

المشكلة أن لبنان يعرف جيداً معنى الهدنة المؤقتة. تاريخ طويل من وقف إطلاق النار، ثم إعادة التسلح، ثم اشتعال الجبهة من جديد، وهو ما يجعل أي هدوء غير مصحوب بمسار سياسي قابلاً للانهيار.

ولهذا فإن أخطر ما يمكن أن يحدث هو أن تنجح الهدنة في وقف الحرب، وتفشل في إنهاء أسبابها. فالاستقرار لا يعني غياب القصف بضعة أشهر، ولا هدوء الحدود فترة من الزمن. الاستقرار الحقيقي يبدأ عندما يصبح قرار الحرب قراراً للدولة، وعندما يصبح الجيش هو المرجعية الأمنية الوطنية، وعندما تتحول الحدود من ساحة لتصفية الحسابات الإقليمية إلى حدود لدولة مستقلة.

إن لبنان اليوم أمام هدنة. لكن الهدنة ليست سلاماً. إنها لحظة اختبار بين مسارين: أن تكون بداية لاستعادة الدولة، أو أن تصبح مجرد استراحة على حافة حرب جديدة. وفي منطقة تتغير فيها خرائط النفوذ بسرعة، قد لا تتوافر للبنان فرصة أخرى بالسهولة نفسها. فالهدنة التي لا تنتج سياسة جديدة، قد لا تكون سوى موعد مؤجل للحرب.

○ باحث في الشؤون العربية

فوز الديمقراطيين يضعهم أمام تحدي انتخابات 2028



بقلم:

د. جيمس زغبي ○

حملت انتخابات التجديد النصفي التي أجريت مطلع شهر نوفمبر في الولايات المتحدة الأمريكية مفاجآت وأموراً كانت في الحقيقة متوقعة. فقد كان من المتوقع أن يفوز الديمقراطيون، وهو ما حدث بالفعل.

ولعل أكبر خطأ في تقديرات هذه الانتخابات تمثل في افتراض الرئيس دونالد ترامب أنه سيشكل إضافة إيجابية للمرشحين الجمهوريين في الدوائر الانتخابية الهشة. لكن تبين أن تجمعاته الانتخابية في ولاياتهم كانت تتمحور حوله هو شخصيا، وعن رغبته في أن يظل تحت الأضواء، إذ كان يتحدث في كثير من الأحيان لما يقرب من ساعتين، طامسا بذلك حضور المرشحين أنفسهم، والذين كان من المفترض أن يدعمهم، ومتجاهلاً إياهم تماماً.

وكان شعاره المتكرر: «صوّتوا وكأنني أنا المرشح في بطاقة الاقتراع». وفي النهاية، وكما أشار أحد المراسلين، فعل الناخبون ذلك بالضبط. ونظراً لأن نسبة التأييد للرئيس ترامب لم تتجاوز 32%، فقد كانت النتيجة مخيبة للجمهوريين.

ونظراً لأن المرشحين الديمقراطيين تمكنوا من جمع أموال أكثر من نظرائهم الجمهوريين، فقد لجأ الحزب الجمهوري إلى لجان العمل السياسي الكبرى، ولجان العمل السياسي التابعة للشركات، وغيرها من الكيانات المستقلة التي تنفق أموالاً دون الحاجة إلى الكشف عن مصادرها، وذلك في محاولة للحصول على أفضلية في السباق الانتخابي.

كانت النتيجة أغلى انتخابات في التاريخ. فبينما لا تزال الأرقام قيد الحصر، تشير التقديرات إلى أن الحزبين أنفقا ما يزيد على 14 مليار دولار.

وكما كان متوقعاً، تمحورت هذه الانتخابات حول قضايا رئيسية شملت تكاليف المعيشة، والهجرة، والفساد، والحروب الخارجية. وقد صبت معظم هذه القضايا في صالح الديمقراطيين، مما دفع الجمهوريين إلى إلقاء اللوم في ارتفاع الأسعار على إدارة جو بايدن، أو تحويل دفة النقاش نحو التهديد الذي يمثله المهاجرون.

وربما تكون هذه التكتيكات قد نجحت في انتخابات عام 2024، إلا أن تداعيات الرسوم الجمركية التي فرضها الرئيس ترامب على عديد من السلع الاستهلاكية، إلى جانب الارتفاع المستمر في أسعار البنزين ووقود الديزل وتكاليف تدفئة المنازل، قد ألحقت ضرراً بحزب الجمهوريين.

لم تلعب قضايا المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل، أو الدور الذي يضطلع به اللوبي المؤيد لإسرائيل (أيباك) في ترهيب السياسيين وإسكاتهم، دوراً جوهرياً في انتخابات نوفمبر، وذلك على عكس ما حدث في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي، حيث كان دعم إسرائيل سبباً في خسارة عدد من المسؤولين المنتخبين لمقاعدهم.

وفي سباقات مجلس الشيوخ، أبدى عدد من المرشحين الديمقراطيين الفائزين معارضة صريحة للمساعدات الموجهة لإسرائيل، ورفضوا تلقي أي دعم من منظمة «أيباك». ومع ذلك، ونظراً لغياب منافسة حقيقية من مرشحي الحزب الجمهوري في تلك الدوائر، لم تتحول هذه القضية إلى محور رئيسي في انتخابات شهر نوفمبر.

وكان الاستثناء الأبرز هو السباق الانتخابي لمجلس الشيوخ في ولاية ميشيغان بين المرشح الديمقراطي عبدالرحمن السيد ومنافسه الجمهوري مايك روجرز، لكن روجرز لم يركز في حملته على انتقادات عبدالرحمن السيد لإسرائيل، بل سار على نهج الرئيس ترامب، مسلطاً الضوء على مزاعم تصف عبدالرحمن السيد بأنه اشتراكي أو متطرف إسلامي لا يمكن الوثوق بولائه لأمريكا.

لقد أوكلت مهمة مهاجمة انتقادات عبدالرحمن السيد لإسرائيل إلى المرأة التي هزمها في الانتخابات التمهيدية للحزب الديمقراطي، والتي ظلت تطالبه بتبني مواقفها بشأن إسرائيل. وحين رفض «السيد» ذلك، أعلنت دعمها لمايك روجرز، وهي خطوة اعتُبرت بمثابة انتحار سياسي، لكنها انتهت في نهاية المطاف إلى خدمة حملة عبدالرحمن السيد الانتخابية.

وبعيداً عن القضايا السياسية المحددة، ثمة «قضية جوهرية» ساهمت في تشكيل ملامح المنافسات الانتخابية هذا العام؛ إذ سئم الناخبون –من كلا طرفي الانقسام الحزبي– من السياسيين، ولا سيما أولئك الذين يبدون بمظهر مصطنع ومصقول بعناية على يد مستشارين سياسيين، والذين هيمنوا طويلاً على المشهد العام. إن الناخبين ينشدون الأصالة؛ فهم يريدون مرشحين يواجهونهم بالحقائق الصعبة، ويشعرون بأنهم جديرون بالثقة وقادرون على تلبية احتياجاتهم.

قد يرى البعض أن هذا هو سر جاذبية دونالد ترامب في عام 2016، وجو بايدن في عام 2020، وهي الميزة التي فقدها ترامب؛ بسبب مشاريعه التجميلية الباهظة التي تهدف إلى التباهي، ومعاملاته التجارية المشبوهة، وإظهاره عدم اكتراث واضح بالصعوبات الاقتصادية التي يواجهها الكثير من الناخبين.

لقد كانت انتخابات هذا العام نموذجاً كلاسيكياً لرغبة الناخبين في «طرد المسؤولين القائمين»؛ وهو ما أدى إلى هزيمة عديد من سياسيي الحزب الديمقراطي التقليديين في الانتخابات التمهيدية، وإقصاء رموز المؤسسة الحزبية في الحزب الجمهوري خلال الانتخابات العامة.

ينبغي استخلاص الدروس من هذه الانتخابات، ويبدو أن المستشارين السياسيين التقليديين في كلا المعسكرين لا يدركون ذلك. لذا، لا ينبغي للديمقراطيين افتراض أن انتصارات هذا العام ستتكرر تلقائياً في عام 2028.

إن المستشارين الذين يخبرون الديمقراطيين بأن الحزب الجمهوري قد انتهى وأنه حان الوقت للتوجه نحو الوسط، مخطئون في كلا الأمرين. فقد اختار الناخبون ديمقراطيين مستعدين للنضال من أجل تغيير الأولويات الاقتصادية؛ بحيث تُعتبر الرعاية الصحية حقاً متاحاً للجميع وبتكلفة معقولة، وتُوجَّه الموارد بعيداً عن الحروب والأسلحة نحو تلبية الأولويات المحلية، ولا تهيمن أموال الشركات والملياردريات على حياتنا السياسية.

وإذا لم يعمل الديمقراطيون –الذين يتولون السلطة في يناير القادم– على معالجة هذه القضايا التي منحتهم الفوز، فقد يدفعون الثمن في عام 2028.

○ رئيس المعهد العربي الأمريكي

الحرب الأوكرانية تضع أوروبا في مفترق طرق

بقلم:

مي عزام ○

في فرنسا وإيطاليا وإسبانيا، خرج المواطنون للتظاهر احتجاجًا على غلاء المعيشة وتراجع مستوى الخدمات، فيما تبدو دول أوروبية أخرى مرشحة لموجات مماثلة من الاحتجاجات. وفي الوقت نفسه، بدأت أصوات أوروبية تتعالى مطالبة بوقف دفع فاتورة حرب لا تنتهي في أوكرانيا، يدفع المواطن الأوروبي تكلفتها من قوته اليومي.

وأعلنت عدة دول أوروبية وقف تخصيص أموال للمساعدات العسكرية لأوكرانيا، من بينها المجر وسلوفاكيا وبلغاريا والتشيك. ويوم الجمعة الماضي، أعلن رئيس الوزراء البولندي أن بلاده ستمتنع عن تقديم مساهمات مالية لبرنامج حلف الناتو المخصص لشراء أسلحة أمريكية لصالح أوكرانيا. كما تعهدت ماريين لوبان، زعيمة اليمين المتطرف الفرنسي، بوقف التمويل لأوكرانيا بالكامل في حال فوزها بالانتخابات الرئاسية المقبلة.

إن الحروب تأكل الأخضر واليابس، ولا تترك وراءها سوى الخراب وجثث الموتى والذكريات الأليمة، التي يحاول القادة تجميلها بإعلانات الانتصار. وبعد مرور سنوات على الحرب في أوكرانيا، لا يزال إعلان النصر بعيد المنال، رغم الدعم الأمريكي والأوروبي. وفي المقابل، يعود تعهد ترامب بقدرته على وقف الحرب إلى الواجهة، مع تكثيف المفاوضات بين الجانبين الروسي والأوكراني، وتشجيع الجانب الأوروبي على الانخراط فيها برؤية جديدة وعروض لم تُطرح من قبل.

وما يلفت النظر أن أوروبا تفتح أبواب التواصل مع روسيا من جديد في الآونة الأخيرة، ويدرك ترامب الآن أنه لن يكون قادرًا على إنهاء الحرب في أوكرانيا دون مشاركة أوروبية. فالمفاوضات الثلاثية السابقة بين أمريكا وروسيا وأوكرانيا لم تسفر عن نتائج مبشرة، ولم تكلل بالنجاح. كما أدرك القادة الأوروبيون أنهم لم يعودوا قادرين على فرض شروطهم السابقة، وفي مقدمتها وقف القتال قبل بدء التفاوض.

وتدرك جميع الأطراف المنخرطة في الحرب الروسية الأوكرانية أن المرحلة المقبلة تتطلب مواقف أكثر مرونة وأقل تشددًا، وأن واقع الميدان بعد سنوات من الحرب هو الذي سيشكل مستقبل المفاوضات. وفي هذا السياق، أبدت فرنسا وألمانيا استعدادهما للتواصل المباشر مع روسيا، كما أعربت بريطانيا عن رغبتها في فتح قنوات اتصال مباشرة إضافية، لا سيما بين المؤسستين العسكريتين في البلدين، بهدف تفادي مخاطر سوء التقدير.

ويدرك القادة الغربيون، أكثر من أي وقت مضى، أن عنصر الوقت ليس في صالحهم؛ فهم يفقدون شعبيتهم تحت ضغط ارتفاع أسعار الوقود وغلاء المعيشة، في ظل تداعيات الحربين الأوكرانية والإيرانية. إنها حروب لم تبدأها الشعوب، ولا ترى مبررا لتحمل تكلفتها إلى ما لا نهاية. وهناك تحركات في الشارع وتغيرات في مواقف الناخبين، وهو ما ظهر جليا في نتائج الانتخابات النصفية للكونجرس الأمريكي. لقد تحول الأمر إلى جرس إنذار يقرع صداه في أمريكا وأوروبا معا، ومن لا ينصت إليه باهتمام فسيدفع الثمن غاليا.

ولكن يمكن القول إن الخطر الأكبر ليس في ساحات القتال، ذلك أن الغرب ينخرط، بقيادة الولايات المتحدة، في حروب الهيمنة والخوف من فقدان السيطرة التي دامت لعقود. وتعتمد هذه المواجهات، في جانب كبير منها، على قدرة الجيوش على حسم الصراعات، وهو تفكير لا يختلف كثيرا عن النهج الاستعماري في القرن التاسع عشر. كمت حدث في حرب الأفيون التي خاضتها بريطانيا ضد الصين، حين سعت إلى إعادة التوازن التجاري لمصلحتها من خلال تصدير الأفيون وفرض تجارته بالقوة العسكرية، ونجحت في ذلك آنذاك.

واليوم يجد الغرب نفسه أمام معضلة مشابهة؛ حيث يتفاقم العجز التجاري مع الصين يوما بعد يوم. لكن «صين اليوم» ليست صين القرن التاسع عشر المنكفئة على نفسها، بل قوة اقتصادية وصناعية كبرى تدرك قدراتها وتعرف جيدا موقعها بين القوى المنافسة حول العالم.

ولن تكون المواجهة العسكرية وسيلة ناجحة لحسم التفوق الصيني، بل قد تتحول إلى خسارة للجميع. وربما يكون الأجدى للعالم أن يبحث عن حلول لاختلال الميزان التجاري وتحديات التفوق الصناعي من خلال الاستثمار في تطوير الصناعة، وتعزيز القدرة التنافسية، وتحسين الخدمات ومستوى معيشة المواطنين، بدلا من استنزاف الموارد في الحروب وسباقات التسلح.

وفي النهاية، لن يكون الاقتصاد مجرد ضحية للحروب، بل قد يصبح العامل الحاسم في تحديد مسارها ونهايتها.

○ كاتبة صحفية مصرية.